بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلقَ الإنسان وعلّمه البيان، والصَّلاة والسلام على رسوله محمدٍ المبعوث بالقرآن المعجز على مرّ الزمان، وعلى آله وصحبه الكرام البَرَرة ومن تبعهم بإحسان؛ أمّا بعد:

فهذا البحث الموسوم بـ **«التّفتازانيّ وآراؤه البلاغيّـة»** محاولةٌ لاستخلاصِ الآراء البلاغية لواحدٍ من أبرز المصنّفين الأعلام في تراثنا عامّة، وفي البلاغة العربية خاصة، وهو سعد الدّين التّفتازانيّ (٧٢٢ ـ ٧٩٢هـ)، وتحقيقِ تلك الآراء ودراستها.

ولاختيار هذا البحث أسبابٌ:

منها تنبيهُ بعض أهل العلم على قيمة سعد الدين التّفتازانيّ، والحاجةِ إلى دراسةٍ مفردة لآرائه، لأنّ كتبه اتّسمت بالغزارة والاتّساع، ولأنّ للرّجل ملكةً نقدية وحباً للتحقيق ظاهرين فيما يكتب، وذلك مظِنّةُ الإفضاء إلى الجديد من الآراء.

ومنها أنّ قراءة كتب السَّعْد البلاغية **كالمطوّل وشرح المفتاح**، تقِفُ قارئها على رجلٍ مستقلٍّ في رأيه، يردُّ ويَدْفَعُ بالحُجَّة والدّليل، ويبالغُ في تتبُّع آراء مَنْ سبقه، لتمحيصها ونقدها. وتقِفه على رجلٍ حُرِّ التفكير واسع الاطّلاع، انتهى به ذلك إلى أمرين جليلين يحدّدان معالم عمله البلاغي:

أولهما: اعتراضُه على كثير مما خرج به معاصروه ومن قبلهم على منهج

الجُرجانيّ، وطريقتِه في التكثُّر من الأمثلة، واستخراج اللطائف البلاغية منها، إلى الإسراف أحياناً في بعض التقسيمات العقلية، وهو في هذا قد سبق المُحدثين إلى بعض ما ينادون به اليوم.

وثانيهما: أنّ السَّعْد وسّع توسيعاً كبيراً الاعتماد على الذَّوْق، بعدَ الاستقراء الواسع لأساليب العرب، واستطاع بذلك أنْ يبيّن بالأدلّة أنّ بعض ما قعّده البلاغيون، وفيهم عبد القاهر، ما هو إلا أحكام مبنيّة على الأكثر، وليست بقطعية، وبعضها ضيّقٌ لِضيق الأساليب التي تتبّعها وبنى عليها، بل إنّ بعضها فاسد بآية وقوع ما ينقضه ويخالفه في أفصح الأساليب وهو القرآن الكريم. وهذا يُعَدُّ نقلة في عصرِه، أدرك قيمتها جُلُّ مَن جاء بعده فاهتموا بمؤلفاته اهتماماً كبيراً، غير أنّ غزارة مادة كتبه وتنوّع علومها، وبعدنا اليوم عن طرائق التأليف في عصره، أخفَتْ وراءها معالم هذه الجِدّة والابتكار، فكان لا بدّ من دراسة تكشفها.

ومنها أنّ فريقاً من الباحثين في هذا المَيْدان اطمأنّ إلى أنّ المؤلفات البلاغية لم تُضِفْ بعد الزَّمخشَريّ (ت٥٣٨هـ) شيئاً يُذكر، جاعلاً ما بعده غيرَ خارجٍ على التلخيص والإعادة، متنكِّباً عن الإدلاء بحجج قويّة على ما ذهب إليه، غير أنّ هذا الرأي لمّا كان صدَرُه عن قومٍ لهم نباهةٌ وصيتٌ سلَّمَ به من بعدهم، ثم جاءَتِ الدِّراسات التي قامَتْ على مَنْ بعدَ الزَّمخشَريّ من البلاغيين متأثّرة بهذه المقولة تدعم اتجاهها، ملتمسةً لها أمثلة فيما تدرسُه، وفي هذا الانتقاء خطورة عظيمة. ثم جاءَ فريقٌ آخر يرى ما مضى تعميماً خطيراً يفضي إلى إسقاطِ جملةٍ عظيمة من المؤلفات البلاغيّة، فيها كثيرٌ من الجِدّة والابتكار، واستدلّوا على رأيهم هذا بأدلّة عامة متفرقة، لأنّ أكثر الدراسات الموسّعة في هذه المرحلة لم تسعفهم بما يريدون.

ولعلّ الخروج من هذا المأزِق يطلب من الدراسات البلاغية القائمة على الأعلام أنْ تخطَّ نهجاً مُخالِفاً لما مضى؛ بأن يُدرَس كل عَلَمٍ بطريقة التتبّع والاستقراء لما كتبَه أولاً، والتَّحقيق في نسبةِ الآراء إليه ثانياً، للاستدلال على صحة وجود زياداتٍ بلاغية في كُتُب هذه المرحلة أو لا.

من هنا حاوَلْتُ في هذا البحث دراسة آراء التّفتازانيّ على هذا النحو، فبدأْتُ باستقراء آرائه البلاغية من كُتبه المؤلَّفة في البلاغة مطبوعِها ومخطوطِها، مع النظر في كتبه المؤلّفةِ في العلوم الأخرى كالتفسير، وأصول الدين والفقه، فإن وقفْتُ فيها على ما يوضّح شيئاً في تلك الآراء، أو يزيد عليها، استفدْتُ منه، على ألاّ تكون هذه الزيادة ممّا يختصّ بتلك العلوم ويباين منهج البلاغيين، ثم حاولْتُ جاهداً التَّحقيق في نسبة هذه الآراء إلى السَّعْد، وذلك بعرضها على ما سبقه من مؤلفاتٍ في البلاغة وفي غيرها، ما وسِعني ذلك، بغيةَ الوقوف على أشياء هي: من أين نقل السَّعْد ما نقلَ؟ وماذا نقل؟ وكيف؟ ولماذا؟ أما الأول فلمعرفة مصادره التي ينقُل عنها دون غيرها؛ لبيان موقعه من التراث البلاغي، وعلى أيّ نهج من مناهجها كان يسير، والثاني لتمييز آرائه من آرء غيره، والثالث للوقوف على منهجه في النَّقْل، وهل غيّر في المنقول أو اجتهد في توظيفه لغاية جديدة، والرابع لبيان موقع النصوص في كُتبه وفائدتها. وبعد هذا العمل أَبْعَدْتُ ما وقع في كتب السَّعْد من آراء بلاغية لم يكن له فيها ابتكار أو اجتهاد، وأبقيت على الأخرى، وعليها بُنيت معاقد هذا البحث.

وقد اعترضتني في هذا البحث صعوباتٌ:

منها أنّ جملةً من كُتب السَّعْد البلاغية لا تزال مخطوطةً **كشرح المفتاح**، وفي العودة إليها والبحث فيها من العناء ما يعرفِه أهله، ثم إنّ ما طُبع من كتبه البلاغية لم يُحقّق تحقيقاً علمياً يساعد الباحث على الوصول إلى بغيته، فكان لا بُدّ

من عملين: التَّحقيق والدراسةِ، وتشتدّ الصعوبة إذا عرف المرءُ أنّ السَّعْد قلّما يصرّح بمن ينقلُ عنه، وقد لا ينبِّه على أنّه ينقل، فاقتضى هذا جُهداً مضاعفاً؛ لمعرفة مواضع النُّقول والوقوف على أصحابها.

ومنها غيابُ جملةٍ من مصادر السَّعْد **كشرح التلخيص** للزّوزني (ت٧٩٢هـ)، **وشرحي المفتاح** للمُؤذّني وناصر الدّين الترمذي، وغيرها، ولولا إشاراتُ بعض الحواشي لم يُعرَف أنّها من مصادره، فغيابها حال دون الحكم في بعض المواضع.

ومنها غزارة العلوم التي وظّفها السَّعْد في معالجة البلاغة، لاشتمال ما يشرحه عليها، ولاتّساع علومه، ولعلّ هذا من أسباب إعراض بعض الناس عنها، لبعدهم عن تلك العلوم.

ولما كانت جُلُّ آراء السعد متصلةً بموقفه من آراء البلاغيين جعلْتُ ذلك أصلاً في تقسيمها وترتيبها؛ ليُعرف رأيه في كلِّ واحد منهم، وجهده في العناية بآرائهم وتمحيصها، ورتَّبتُ آراء السعد التي انفرد بها بحسب ترتيب كتبه البلاغيّة.

واعتمدت في **عرض مسائل البحث** على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أُعوِّل على المنهج التاريخي في دراسة تطوّرِ آراء السَّعْد إن وقع ذلك بين كتبه، وتطوّرِ الفكرة البلاغية إلى أن وصلت إليه، وأثرها فيمن بعده، ما وجدتُ في ذلك فائدة. يضاف إلى هذا ما مضى من أدوات المنهج في الاستقراء والتَّحقيق.

ومن منهجي في البحث **مناقشةُ** السَّعْد فيما يذهب إليه، وقد أُخالفُه إن أمكنتْني الحُجّة، وأسعفني الدليل، **والوقوفُ** مع بعض المُحدَثين فيما درسوه من آرائه.

وقد سبقني إلى العمل في بعض جوانب السَّعْد دراسة بعنوان: «**استدراكات السَّعْد على الخطيب في المطوّل، دراسة بلاغية تحليلية**» تأليف د. أحمد هنداوي هلال،

ويظهر من عنوانها أن صاحبها يتناول جانباً من آراء السَّعْد في أحد كتبه البلاغية. قسّمها صاحبها إلى أربعة فصول: الأول في استدراكات السَّعْد على الخطيب في مقدّمة **المطوّل**، والبقية في استدراكاته عليه في كل علم من علوم البلاغة الثلاثة، وصدّرها بتمهيد عن حياة القَزوينيّ والسَّعْد، وأحكمها بمقدمة وخاتمة، وكمّلها بالفهارس.

ولما كان لهذا البحث فَضْلُ السَّبْق إلى دراسة هذا الجانب من آراء السَّعْد، عوّلْتُ عليه في مواضع من هذا البحث ذكرْتُه فيها، ولم أكرّر ما ذكره من مسائل إلاّ إذا اشتد الخِلاف بيني وبينه، أو لضرورة منهجية.

وقد ناقش صاحبه الآراء مناقشة تدل على جهد، واجتهد فيها رأيه، لكنه كثيراً ما كان يُغفِل جانب التَّحقيق في الآراء، فيدرسُ آراء اعتدّها للسَّعْد وهي لغيره، على ما استبان عند البحث، ويتابع أحياناً أصحاب الحواشي فيما نسبوه إلى السَّعْد في غير **المطوّل** من دون تثبّت، ثم إنّ بحثه أخلَّ ببعض استدراكات السَّعْد على الخطيب.

على أنّ ما خالفته فيه من أحكام في هذا البحث في المسائل التي بحثَها ليسَتْ تَلزَمه، إذ له أن يَدْفَع عن رأيه ويردّ ما انتهى إليه هذا البحث، وأن يخالفه في غير تلك المسائل.

وأمّا هذا البحث فجاء في تمهيد وأربعة فصولٍ، استُهلّتْ بمقدمة، وأفضتْ إلى خاتمةٍ أعقبتها الفهارس.

أما **التمهيد** فموجزٌ بأبرز ما انتهى إلينا عن السَّعْد وآثاره، مع التَّحقيق فيما أشكل فيها، والتعويل على السابق في المتّفق عليه منها، وأُرجِئ الحديث عن آثاره البلاغية وما إليها إلى صدر الفصل الأول، لحاجة البحث إلى تفصيلٍ فيها

يضيق عنه هذا الموجز.

وعقدتُ **الفَصْل الأَوّل** على ما وقفْتُ عليه من منهج السَّعْد عند تتبُّع آرائه في كُتبه البلاغية. خصصت المبحث الأوّل منه بكتبه البلاغية وما إليها، فحقّقتُ في أسمائها وتواريخها وأثرها، وأجريتُ طَرَفاً من المقارنةِ بينها، وجعلتُ الثاني لمنهجه في الشرح والتَّحقيق ونقد الآراء، واخترت فيه جُملةً من الجوانب للكشف عن ذلك المنهج، والثالثَ لمصادره ومنهجه في النّقل عنها، ورتّبتها بحسب أهميتها عنده، والرابعَ لمنهجه في الاستفادة من العلوم الأخرى، وأبرزها النحو، وأصول الفقه، والمنطق، وعلم الكلام، وكان من شأن هذا الفَصْل الاستغناء عن التكثّر من الأمثلة لقضاياه؛ اكتفاءً بالإحالة على ما سَيرِدُ في الفصول اللاحقة، ومدّاً لوشائج الصّلة في البحث.

وقرَّ الرأي على أنّ ما تحصّل من آراء السَّعْد يدخلُ في ثلاث شُعَب نهضت كل شعبةٍ منها بفصل مفرد.

أما الشُّعبة الأولى فهي جُملة من ردود السَّعْد البلاغيّة، **خُص بها الفَصْل الثاني**، وتبيّنَ أنّ أكثر هذه الرُّدود كان موجهاً إلى أربعة من أعلام البلاغة هم الجُرجانيّ (ت٤٧٤هـ)، والزَّمخشَريّ (ت٥٣٨هـ)، والسَّكَّاكيّ (ت٦٢٦هـ)، والقَزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، وأنّ ردود السَّعْد على كل واحدٍ منهم غزيرة تتنوّعُ جوانبها، ويراعي في الردّ على كلّ منهم خصوصيّة منهجه في تناول الآراء، لذا استقلّ كل واحدٍ من أولئك الأعلام الأربعة بمبحث من هذا الفَصْل، ثم بقيت للسَّعْد ردودٌ على أعلام آخرين لم تبلغ غزارة ما قبلها وتنوّعها، فضمّها جمعاء مبحثه الخامس.

وانفرد **الفَصْل الثالثُ** بالشُّعبة الثانية من آراء السَّعْد وهي تحرير ما أشكل من كلام البلاغيين، إذ كان للسَّعْد جهد عظيمٌ في خدمة تلك الآراء وتوضيحها

والاجتهاد في فهمها، والذبّ عن صحيحها عنده، وأشبهَ هذا الفَصْل سابقَه في كسره على أعلام البلاغة، فاستقلّ المبحث الأول بتحرير السَّعْد آراء الجُرجانيّ، وخلُص الثاني للزّمخشريّ، وأفرد الثالث للسكاكي، والرابع للقزويني، وفيه يظهر منهج السَّعْد في التنبيه على خصوصيّة كلٍّ منهم في منهجه واصطلاحه، وما يبنى على ذلك من قضايا وتطبيق.

وأُدير **الفصل الرابع** على الشعبة الثالثة من آراء السَّعْد، وهي زياداته واجتهاداته مما انفرد به، وهي لُباب هذا البحث وخلاصةُ التَّحقيق فيه، وقُسِّم على مباحث أربعة، جُعِل الأول منها لزيادات السَّعْد في التعريفات والمصطلحات، والثاني لزياداته في قواعد البلاغة، والثالث لِما استخرجه من المقتضيات والأغراض البلاغية، والرابع لما أضافه من الأمثلة والتطبيقات، وذلك كلّه في حدود العلم والاطّلاع.

ثم ختمتُ البحثَ بأبرز النتائج التي أفضت إليها فصوله، وزوّدتُه بالفهارس العامة للآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والمصادر والمراجع والمحتوى، وفهرساً للمباحث والفنون البلاغيّة منسوقة على أبواب علم البلاغة، وجعلتُ ترجمةَ غير المشهور من الأعلام، ما اتّصل منها اتّصالاً وثيقاً بالبحث، مع شيوخ السعد وتلامذته = في فهارسها؛ تسهيلاً للعودة إليها، وتخفيفاً عن الحواشي.

وأخيراً أتوجّه بالشُّكر خالصه وأجزلِه إلى أستاذي الدكتور أحمد نتّوف الذي أشرف على هذا البحث وكلأه بعنايته، لم تصرفه عنه الأعباءُ التي ينهض بها، ولا ما وقع لصاحبه من خطَل، بل قوّم ما اعوجّ، وأقالَ ما تعثّر، إلى ما ينطوي عليه من تواضع جَمٍّ وإسماح يلقى بهما طلاّبه، بارك الله فيه وشكر له. ولأستاذي الدكتور عبد الكَريم حسين الذي كان مشرفاً على هذا البحث إلى أن حالَ سفرُه

دون إتمام ذلك إلى غايته، خالصُ الشكر والوفاء، فمن قَبْلُ ما نبّهني على قيمة السَّعْد، ووضع يدي على مواطنَ للدرس فيه، وبسط بين يدي جملةً من مصادره، وأنزلني منه منْزلة أحفظها له، فالله يرعاه حالاً ومُرتحِلاً. ولعضوي اللجنة الكريمين الدكتور عصام قصبجي، والدكتورة منيرة فاعور كلّ الشكر لما بذلاه من جُهد في قراءة هذا العمل، وتقويمه وإرشاد صاحبه.

والشكر لأستاذي الدكتور محمد أحمد الدّالي، فقد نهلْتُ من نفائس مكتبته العامرة، ومن علمه الوافر ما شئت، وأفدتُ من توجيهاته ما أنار الدرب ودمّثَ الصعاب. ولأستاذي الدكتور محمد شفيق البيطار على ما بذل من نصح وتعليم وإرشاد، بلسان الحال والمقال. ولأخي الأستاذ محمّد رشاد شمس؛ إذ كان عوناً لي فيما تعسّر من مسائل تتصل بأصول الفقه والمنطق، ونفحني بكثير من الفوائد التي وقع عليها في مطالعاته. ولكل أساتذتي وإخواني الذين جادوا بالرأي والنصح لهذا العمل وصاحبه، فالله يجزي الجميع عني خير الجزاء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[هود: ٨٨]

غوطة دمشق ـ عربيل
الجمعة ٦ صفر ١٤٢٨هـ
الموافق ٢٣ شباط ٢٠٠٧م

❏ ❏ ❏